بارتفاع نسبته 1.93 % مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق

«بيان للاستثمار»: 23.45 مليار دينار... حجم القيمة الرأسمالية للبورصة

■ السوق تفاعل إيجابا مع التحركات التي تشهدها البلاد هذه الفترة ومع توقع حدوث إحدى صفقات الاستحواذ الكبيرة

■ المؤشر السعري خلال الأسبوع الماضي عاد إلى المنطقة الخضراء مرة أخرى مدعوماً بعمليات الشراء والمضاربات السريعة

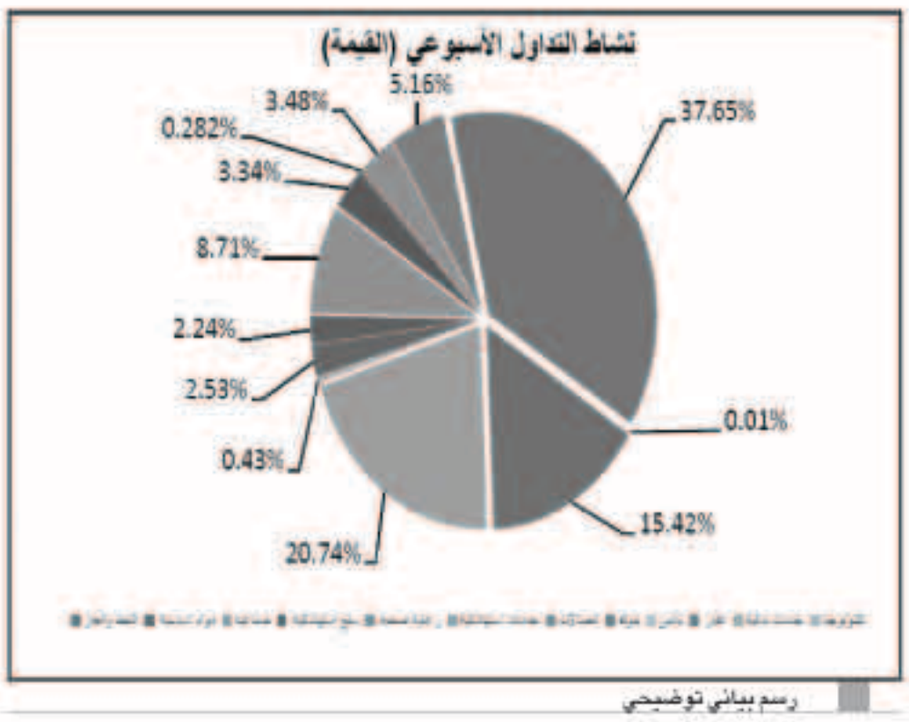

رسم بياني توضيحي

قالت شركة بيان للاستثمار في تقرير اقتصادي متخصص استهل سوق الكويت للأوراق المالية تداولات أول أسابيع الربع الثاني من العام الجاري محققا مكاسب محدودة على صعيد إغلاقات مؤشراته الثلاثة، وذلك على الرغم من استمرار التذبذب الذي يميز أداءه هذه الفترة، والذي يأتي نتيجة عمليات البيع السريعة بهدف جني الأرباح التي شهدها السوق خلال بعض الجلسات، والتي يرجع جانب منها إلى البيانات المالية السلبية التي أعلنت عنها بعض الشركات خلال الأسبوع، كما لقي السوق دعما من نشاط بعض المجاميع الاستثمارية، خاصة بعد انتهاء غالبية الشركات المدرجة من الإفصاح عن بياناتها المالية السنوية لعام 2015، ووضوح الصورة كاملة أمام المتداولين بشأن الأوضاع المالية للشركات المدرجة، مما ساهم في تحديد أولوياتهم الاستثمارية في هذه المرحلة. هذا وتأثر السوق بإيقاف عدد 9 شركات عن التداول لعدم الإفصاح عن بياناتها المالية، وهو ما كان متوقعا من الأسبوع الذي سبقه.

وقد عاد المؤشر السعري خلال الأسبوع الماضي إلى المنطقة الخضراء مرة أخرى، مدعوما بعمليات الشراء والمضاربات السريعة التي طالت العديد من الأسهم الصغيرة في مختلف القطاعات، في حين لقي المؤشرين الوزني وكويت 15 دعما من تحسن أداء بعض الأسهم القيادية، ولاسيما في قطاعي البنوك والخدمات المالية، مما أدى إلى تحقيقهما مكاسب أسبوعية، ولكن محدودة.

ومن الملاحظ أن السوق تفاعل إيجابيا مع التحركات التي تشهدها البلاد هذه الفترة ومع توقع حدوث إحدى صفقات الاستحواذ الكبيرة في مصارف محلية، حيث أضاف ربط العملة الكويتية بالدولار (ضمن سلة العملات) المصداقية للسياسة النقدية وساعد على انخفاض معدلات التضخم، مترقبين ما سيسفر عنه اجتماع منتجين منظمة «أوبك» المزمع انعقاده في الدوحة في غضون أسبوعين، أملا أن يسهم في ارتفاع أسعار النفط واستقرار الأسواق، فيما إذا تم التوصل إلى اتفاق بين المنتجين.

إلا أنه بالرغم من جميع الأحداث السابقة، لم يزل شبح العجز في الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2017/2016، والتي اعلنت عنها الحكومة مؤخرا، يخيم على الأوساط الاقتصادية في البلاد، بانتظار تعديلات جذرية وحقيقية ذات برنامج تنفيذي متزامن لإيجاد مصادر دخل بديلة عن النفط، والحد من الإنفاق والهدر، وتطبيقها على أرض الواقع، بعيدا عن المساس أو الضغط على ذوي الدخول المتوسطة، حتى ينقشع قتام الركود الاقتصادي قبل أن يلقي بظلاله علينا.

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنقضي، فقد تمكنت مؤشرات السوق الثلاثة من تحقيق مكاسب متفاوتة بنهاية الأسبوع، وإن كانت متواضعة، على وقع عمليات الشراء الإنتقائية التي شملت أسهما عديدة في مختلف القطاعات، لاسيما الأسهم القيادية والثقيلة في قطاعي البنوك والخدمات المالية، الأمر الذي انعكس إيجابا على أداء المؤشرات الثلاثة، ودفعها للإغلاق في المنطقة الخضراء. هذا وقد جاءت مكاسب السوق في الأسبوع المنقضي على الرغم من التراجع ملحوظ لنشاط التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الذي سبقه، لاسيما على صعيد السيولة النقدية في السوق التي انخفضت بنسبة 31%.

هذا وقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع مسجلا خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة نتيجة الضغوط البيعية الحادة التي شهدتها عدد من الأسهم في معظم قطاعات السوق، خاصة أسهم قطاعي التأمين والاتصالات، وسط تراجع ملحوظ في مستويات السيولة النقدية التي انخفضت بنسبة بلغت 44.39%. وفي الجلسة الثانية، واصل السوق تسجيل الخسائر الجماعية لمؤشراته الثلاثة، وإن كان بوتيرة أقل من الجلسة السابقة، وذلك نتيجة استمرار نشاط عمليات البيع الانتقائية على بعض الأسهم المدرجة وخصوصا الرخيصة منها، حيث تراجع المؤشر السعري ليصل إلى أدنى مستوى له منذ نهاية شهر فبراير تقريبا، إلا أن النشاط الشرائي الذي شهدته بعض الأسهم القيادية، ساهم في تقليص خسائر السوق إلى حد ما، في ظل نشاط تداول اتسم بالهدوء النسبي.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد شهد السوق تباينا في أداء مؤشراته الثلاثة، حيث واصل المؤشر السعري تسجيل الخسائر، وإن كان بشكل محدود، في ظل عمليات البيع والمضاربات السريعة التي طالت بعض الأسهم الصغيرة، في حين ساعدت عمليات الشراء الإنتقائية التي نفذت على عدد محدود من الأسهم التشغيلية المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق ارتفاع بسيط بنهاية الجلسة، وسط انخفاض نشاط التداول بشكل ملحوظ وخاصة كمية الأسهم المتداولة التي تراجعت بنسبة بلغت 30.94%.

وفي جلسة يوم الأربعاء، تمكن السوق من التماسك وتحقيق نمو محدود بنهاية الجلسة، حيث اجتمعت مؤشراته الثلاثة للمرة الأولى منذ بداية الأسبوع في المنطقة الخضراء، وقد جاء ذلك في ظل عمليات شراء نشطة تركزت على الأسهم القيادية، وسط ارتفاع ملحوظ في نشاط التداول. هذا وقد نجح السوق في مواصلة تحقيق الارتفاع، حيث تمكنت مؤشراته الثلاثة من الإغلاق في المنطقة الخضراء في جلسة نهاية الأسبوع، بدعم من عمليات الشراء النشطة على عدد من الأسهم في معظم قطاعات السوق، لا سيما قطاعي التكنولوجيا والتأمين، الأمر الذي ساعد السوق في تعزيز مكاسبه على المستوى الأسبوعي.

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية للسوق في نهاية الأسبوع الماضي إلى 23.45 مليار د.ك. بارتفاع نسبته 1.93% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 23.01 مليار د.ك.. أما على الصعيد السنوي، فقد انخفضت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق بنسبة بلغت 7.18% عن قيمتها في نهاية عام 2015، حيث بلغت وقتها 25.27 مليار د.ك.

واقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5,230.44 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0.03% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 0.34% بعد أن أغلق عند مستوى 361.04 نقطة، واقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 852.87 نقطة، بربح نسبته 0.28% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق انخفاضا في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 31 % ليصل إلى 12.59 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 8.76%، ليبلغ 186.04 مليون سهم تقريبا.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 6.85%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 5.41%. ووصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 5.28%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2015.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية، وجاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات التي سجلت نموا حيث أغلق مؤشره مرتفعا بنسبة 5.43% بعدما وصل إلى 954.25 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات الذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 617.49 نقطة مرتفعا بنسبة 1.72%، تبعه في المرتبة الثالثة قطاع الرعاية الصحية الذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 927.08 نقطة مرتفعا بنسبة 1.55%، أما أقل القطاعات تسجيلاً للارتفاع فكان قطاع العقار الذي أغلق مؤشره عند 824.56 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.31%.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع التأمين القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أغلق مؤشره عند 1,041.15 نقطة منخفضا بنسبة 2.89%، في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثانية من حيث الخسائر إذ تراجع مؤشره بنسبة بلغت 1.71% بعد أن أغلق عند 968.14 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع السلع الاستهلاكية، والذي انخفض مؤشره بنسبة بلغت 0.02% مغلقا عند مستوى 1,067.65 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 281.06 مليون سهم تقريبا شكلت 30.21% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 268.28 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 28.84% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب البنوك والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.52% بعد أن وصل إلى 125.76 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 37.65% بقيمة إجمالية بلغت 23.71 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.74% وبقيمة إجمالية بلغت 13.06 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 9.71 مليون د.ك. شكلت حوالي 15.42% من إجمالي تداولات السوق.

عروض ومشاريع في أفضل مناطق بمصر

معرض إفرست العقاري يختتم فعالياته اليوم

■ عادل : نتوقع تجاوز حجم التبادل التجاري بين مصر والكويت خلال العام الحالي حاجز الـ 600 مليون دولار

أحمد علي

المسؤولون خلال جولة تفقدية بالمعرض

خالد زكي

■ العلي: المعارض الكويتية تعتبر حاليا بمثابة نوافذ يطل من خلالها المستهلك على المشاريع المصرية الجديدة

■ عنبة: الشركات المشاركة لديها مشاريع عقارية أغلبها يطرح للمرة الأولى في الكويت

قال الوزير المفوض التجاري رئيس المكتب التجاري في الكويت مدحت عادل ان حجم التبادل التجاري بين مصر والكويت بلغ 585 مليون دولار خلال العام 2015، متوقعا ان يتجاوز خلال العام الحالي حاجز ال 600 مليون دولار، مشيرا في الوقت نفسه بالنمو الذي طرأ ايضا على حجم الاستثمارات الكويتية في مصر والذي بلغ 3 مليارات دولار.

واشار عادل خلال تصريحاته على هامش معرض افرست العقاري المصري الدولي والذي يختتم فعالياته اليوم، بمشاركة 40 شركة عقارية مصرية، ان الحكومة المصرية تسعى إلى تزليل كافة الصعاب التي تعيق حركة الاستثمارات الاجنبية في مصر، حيث تم حل نحو 22 مشكلة من اصل 26 مشكلة تخص شركات كويتية تستثمر في مصر وجاري حل باقي المشكلات التي لاتزال عالقة.

واشاد بدور الجهات الحكومية في تسهيل إجراءات إقامة المعارض العقارية المصرية ومن بينها معرض افرست للعقار المصري والذي يضم شركات تعرض مشاريع عقارية مميزة.

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة في الشركة المنظمة للمعرض هشام عنبة خلال تصريحاته الصحافية إن الشركات المشاركة في المعرض تقدم عدة مشاريع تعتبر الأفضل في مصر والتي تشمل جميع متطلبات المستثمر العقاري الكويتي والمصري منها شاليهات وشقق وفلل وأراضي ومزارع باسعار وتسهيلات تناسب جميع الشرائح .

واشار عنبة إلى ان الشركات المشاركة لديها مشاريع عقارية أغلبها يطرح للمرة الأولى في الكويت وبنظام ميسر في السداد.

وأكد أن الشركة ومن خلال الدورة الـ 12 لها في تنظيم المعارض داخل الكويت لمعرض افرست فقد استطاعت استقطاب أفضل الشركات العقارية المصرية تحت سقف واحد ليكون خيار المستثمر العقاري بين يديه.

وبين ان المشاريع المطروحة خلال الدورة الحالية مبهرة منها مشاريع في الشروق والتجمع الخامس والمعادي والساحل الشمالي والعين السخنة وشرم الشيخ و6 اكتوبر والاسكندرية ومناطق كثيرة.

من جهته كشف رئيس مجلس إدارة شركة سمارت سلوشن قيس العلي على مشاركة شركات جديدة في المعرض تقدم حاليا أفضل وأبرز المشروعات المصرية، لافتا إلى وجود شركات عملاقة وكبيرة في مصر تشارك في المعرض، مبينا ان المعرض يضم اليوم مجموعة كبيرة من الشركات ستقدم فرصا ومنتجاتا عقارية متنوعة.

وأكد العلي على ان المعارض الكويتية تعتبر حاليا بمثابة نوافذ يطل من خلالها المستهلك على المشاريع المصرية الجديدة، وان معرض افرست يقدم الجديد والتسهيلات المناسبة لجميع مستثمري العقار.

من جانبه قال عضو مجلس الإدارة في مجموعة مطوري هليوبوليس الدكتور خالد زكي ان المجموعة تشارك في المعرض بعدة مشاريع منها مشروع الكوربة هايتس ومشروع جولد يارد ومشروع فيلات كوربتنا.

ولفت زكي إلى أن المجموعة تعتبر أكبر مطور عقاري في هليوبوليس الجديدة وتعرض خلال مشاركتها في المعرض مشاريع تعتبر مفهوم جديد للسكن الراقي بمدينة هليوبوليس الجديدة وارقى كمبوند، وميني كمبوند في قلب شيراتون هليوبوليس، ومبنى متكامل الخدمات في التجمع الخامس، حيث ان الشركة تقدم مفاجأة المعرض والتي تتمثل في خصم خاص بالمعرض.

وأشار إلى أن مشروع جولد ميني كمبوند هو مشروع سكني يقع في قلب شيراتون هليوبوليس على مساحة 6350 متر مربع، ويمتاز بالخصوصية والأمان كما تتوافر فيه جميع الخدمات الأساسية والترفيهية.

من جانب آخر قال مدير التسويق في شركة فيرست جروب محمد علي ان تعلب دورا اساسيا في سوق التطوير العقاري بما تمتلك من خبرة كبيرة في المجال، لافتا إلى ان الشركة تطرح مشاريع مميزة خلال مشاركتها في معرض العقار المصري.

واشار إلى ان الشركة تطرح مشروع كنز كومباوند والمستوحى من فلسفة "اهرب من المدينة هتلاقي الكنز الحقيقي"، لافتا إلى أن الشركة تقدم لعملائها الكنوز التي يتطلعون للهرب اليها من حياتهم اليومية الصاخبة في المدينة.

وبين علي ان مشروع كنز هو إحدى مشروعات الشركة وهو مجمع سكني كمباوند كامل المرافق ويعتبر كنزا لراغبي التميز والرقي والهدوء.

من جانب آخر قال مدير مبيعات الخليج في شركة شمال افريقيا للإستثمار العقاري أحمد علي إن الشركة تقدم خلال مشاركتها في المعرض مشروع جديد " القصر" وهو أول كمباوند في مدينة السادات، حيث يعتبر المشروع من المشاريع التي تتمتع بأفضل مكان وموقعه العبقري في المنطقة الخامسة أمام جامعة السادات مباشرة.

ولفت علي إلى أن كمباوند القصر متكامل الخصوصية وبه خدمات كثيرة منها مول تجاري وهايبر ماركت ومحلات تجارية ومطاعم وكافيهات وحضانة للاطفال وحمام سباحة ونادي صحي ومنطقة ملاعب ومسجد، مطالبا المستثمرين الراغبين في التميز العقاري بضرورة التعرف على المشروع عن قرب خلال فترة المعرض.

من جانب آخر تشارك شركة الحياة جاردنز للتخطيط العمراني في المعرض، بمشاريع تتناسب مع الأذواق وتلبي متطلبات الأفراد والشركات على حد سواء. وأشار نائب رئيس مجلس إدارة الشركة منصور طاهر إلى أن كافة مشاريع الشركة تتناسب مع الأذواق كافة وتلبي متطلبات المستثمر العقاري.

ولفت طاهر إلى أن الشركة تقدم مشروعها الحياة جاردنز الذي يقع على طريق الساحل الشمالي الكيلو 79 قبل المارينا بعشر دقائق لأهمية هذا النوع من المشروعات للمستثمر العقاري.